نسخة نهائية

كلمـــة مصـــر

أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث

للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة

يلقيها

السفير / عبد المنعم عمر عبد المنعم

رئيس الوفد المصرى بالمؤتمر

السيد / رفائيل كوريا - رئيس جمهورية الإكوادور - رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

أصحاب الفخامة - رؤساء الدول والحكومات

السيد / بان كي مون - سكرتير عام الأمم المتحدة

السيد / خوان كلوس - وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وسكرتير عام المؤتمر

السادة رؤساء الوفود

السيدات والسادة ،،

بداية أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لشعب وحكومة الإكوادور على حسن الضيافة والجهد المتميز في تنظيم هذا المؤتمر الهام الذي سيؤسس للمبادئ التوجيهية للتنمية العمرانية المستدامة خلال العقدين المقبلين، كما أتقدم بكل الشكر للسيد بان كي مون سكرتير عام الأمم المتحدة لدوره الشخصي والتزامه ودعمه الكامل لعملية الإعداد لهذا الحدث على مدى العـــامين الماضيين ، كما نعرب عن عميق الشكر للسيد/ خوان كلوس المدير التنفيذي لبرنامج الهابيتات وسكرتير عام المؤتمر، متمنياً أن يسفر مؤتمرنا هذا عن تحقيق التوافق المنشود للوصول لنتائج إيجابية من شأنها تحقيق تقدم ملموس على صعيد التنمية

أهمية تضافر الجهود الدولية لتقديم الدعم للدول النامية والأقل نمواً، وبصفة خاصة الدول العربية والإفريقية، للوفاء بتعهداتها الدولية ولتحقيق تطلعاتها المشروعة لمواجهة التحديات التنموية ولتمكينها من ملاحقة الركب العالمي وتحقيق طموحات شعوبها في التنمية والقضاء على الفقر كحق أصيل من حقوق الإنسان واتساقاً مع إعلان الحق في التنمية .

السيدات والسادة ،،

بعدما أضحي العالم قرية كونيه بفعل الآثار الايجابية لثورة تكنولوجيا الاتصالات وحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والتجارة الدولية، مازلنا نرصد وجهاً آخر للعولمة بما أفرزته من بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية، حيث ارتبط بها زيادة الفقر في بعض الدول واتساع فجوه عدم المساواة واهتزاز العقد الاجتماعي بالعديد من الدول النامية، وقد أدى تضافر تلك العوامل إلي ضغوط علي تماسك الكيان المؤسسي لتلك الدول، ولعل تلك التحديات والضغوط تمثل أكبر حافز للمجتمع الدولي ليعمل بجدية علي توفير أفضل السبل للمؤسسات في كل دولة

العمرانية المستدامة والتي تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يفضي في نهاية المطاف إلي تعزيز الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

الحضور الكريم ،،

لقد كان عام ٢٠١٥ عاماً محورياً للمسار التنموي، حيث شهد عدد من الفعاليات الهامة التي من شأنها دفع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها وما يتطلبه ذلك من جهود على المستويين الوطني والدولي لإحداث تغير حقيقي في أنماط الإنتاج والاستهلاك في المرحلة المقبلة، فقد تم اعتماد إطار سينداي للحد من الكوارث، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، واعتماد أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والتي أولت اهتماماً خاصاً للمدن والمستوطنات البشرية من خلال الهدف ١١ والذي ينص على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، فضلاً عن التوصل لاتفاق باريس تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية. كل تلك النسق التنموية بأهدافها السامية تتطلب

للاضطلاع بواجباتها والوفاء باحتياجات وطموحات شعوبها.

وفي وسط تلك التحديات التي يموج بها النظام الدولي، استطاع شعب مصر أن يفرض إرادته لتحقيق الاستقرار وحماية الدولة ومؤسساتها فأقر دستوراً جديداً عام ٢٠١٤ يحمي الحقوق والحريات التي شملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث كفل المساواة في الحقوق علي أساس المواطنة ورسخ الحماية للفئات التي تحتاج رعاية .

الحضور الكريم ،،

تسعي مصر إلي كفالة الحق في السكن الملائم والآمن والصحي للمواطنين بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وهو ما يؤكده دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ والذي ألزم الدولة في مادته (٧٨) بكفالة المواطنين في المسكن الملائم والآمن والصحي، وقد عكفت مصر على صياغة إستراتيجية وطنية للإسكان تراعى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبخطة تنفيذية على مدار العشرين عاماً المقبلة، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية والتشاركية في تنفيذها، وتلتزم الدولة بمد المرافق الأساسية.

كما تشمل الإستراتيجية الوطنية للإسكان خطة قومية شاملة للتعامل مع مشكلة العشوائيات والحد من انتشارها على مدار الخمسة أعوام المقبلة تهدف إلي تحسين نوعية الحياة والصحة العامة عبر إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، كما تلتزم الدولة بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطة الطموحة خلال مدة زمنية محددة

وفي هذا السياق ولتعزيز فرص الحصول على المسكن الملائم، التزمنا بتنفيذ الوحدات السكنية لمنخفضى الدخل من خلال خطط الإسكان التي نفذت ما بين عامي ١٩٨٢-٢٠١٣ لإنشاء ٢,٥ مليون وحدة، وقد قامت الدولة بتنفيذ مجموعة من المشروعات تهدف إلى توفير الإسكان للشباب ولذوى الدخل المنخفض ومشروع الإسكان القومي لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة على مدار ٦ سنوات .

ومؤخراً تم إطلاق مشروع الإسكان الاجتماعي والذي يستهدف تنفيذ مليون وحدة سكنية علي مدار خمس سنوات بهدف توفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود وقطع أراضي عائلية صغيرة في المجتمعات العمرانية الجديدة لذوي الدخول المتوسطة.